فيما دعت الحكومة الشركات الكورية للاستثمار

الأمم المتحدة تتجه لدعم المشاريع سريعة الأثر في العراق

□ بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

أعلنت بعثة الأمم المتحدة بالعراق عن دعمها للمشاريع سريعة الأثر في العراق والتي تشمل تخطيط إدارة الموارد المائية ومبادرات نشر ثقافة السلام ورفع مستوى الوعي البيئي والمبادرات المجتمعية في مجال المياه والصرف الصحي ومنتديات المرأة والشباب.

وقال بيان للبعثة أن الامم المتحدة دعت الجهات المهتمة إلى تقديم عروض مشاريع صغيرة ضمن المجالات أعلاه على ألا تتعدى كلفة المشروع ٢٥،٠٠٠ دولار اميركي وألا تتجاوز مدة التنفيذ ثلاثة أشهر.

وأضاف البيان أن لجنة استعراض المشاريع لدى بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) ستقوم بدراسة المشاريع التي تلبي الحد الأدنى من المعايير بعد أن يقوم ممثل عن البعثة بزيارة أولية إلى موقع المشروع، مبينا أن اللجنة ستقرر ما هي المشاريع التي سيتم تمويلها.

وتابع البيان: ليس هناك ضمانة يتم عن طريقها اختيار المشاريع المقدمة حتى وان كانت تلبي الحد الأدنى من المعايير، مبيناً انه سيبلغ المتقدم بالطلب بقرار اللجنة خطيا وقد تطلب اللجنة إجراء بعض التعديلات على المشروع قبل اتخاذ القرار النهائي.

وأشار إلى انه في حال تم اختيار المشروع سيطلب من الجهة المنفذة توقيع مذكرة تفاهم مع بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) ليتم عن طريقها منح التمويل على مرحلتين أو أكثر بعد تحقق البعثة من نجاح واستمرار تنفيذ المشروع.

إلى ذلك أكد رئيس الوزراء نوري المالكي حرص الحكومة على تطوير العلاقات مع كوريا الجنوبية.

وذكر بيان لمكتب رئيس الوزراء ان المالكي خلال استقباله وزير الاقتصاد في كوريا الجنوبية جونغ يونغ غواء إن استجابة كوريا للمشاريع الاستثمارية وتطوير البنية التحتية في مجالات التعليم والكهرباء والطاقة تعد مبادرة مهمة في إطار تعزيز وتقوية العلاقات الثنائية.

وأضاف المالكي أننا سنحمل في زيارتنا القريبة إلى كوريا الجنوبية لائحة بالمشاريع الخاصة بالبنى التحتية، كما أن الهيئة الوطنية للاستثمار لديها رؤية واضحة عن المشاريع التي ستنفذها الشركات الكورية في العراق، مجددا الدعوة للشركات الكورية للمساهمة في عملية البناء والإعمار التي يشهدها العراق.

من جهته قال وزير الاقتصاد الكوري: إن بلادنا وفخامة الرئيس ينتظرون زيارتكم، لأننا نرى إن هذه الزيارة تشكل حجر الأساس لتطوير العلاقات بين البلدين، وستؤدي إلى زيادة التعاون في مختلف المجالات، لاسيما التعليم والطاقة والمصافي النفطية ومشاريع البنى التحتية، إضافة إلى أهمية اللقاء بالمستثمرين ورجال الأعمال الكوريين.

وأضاف غوا: أن كوريا الجنوبية يمكن أن تلعب دورا كبيرا في مجال إعمار العراق، وان للشركات الكورية رغبة أكيدة للمشاركة في هذا المجال.

وعلى صعيد ذي صلة دعا نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني، كبريات الشركات الكورية للاستثمار في العراق والمساهمة في إقامة المشاريع المتعلقة بالطاقة ومنها تطوير الحقول والمصافي النفطية ومحطات توليد الكهرباء.

وقال بيان صادر عن مكتبه: إن نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة دعا خلال استقباله وزير الاقتصاد الكوري جون كيون كبريات شركات الاستثمار الكورية في تطوير الطاقة في جميع المجالات.

وأضاف البيان: أن الجانبين ناقشا الاتفاقية طويلة المدى بين الحكومتين العراقية والكورية والتي من المؤمل توقيعها خلال زيارة رئيس الوزراء نوري المالكي المرتقبة إلى كوريا.

وأشار البيان إلى أن الجانب الكوري أكد رغبته للتعاون مع العراق في جميع المجالات وضمن القوانين والأنظمة السائدة .

الصناعة تقترح تشكيل لجنة عليا مع الوزارات الحكومية الخدمية

□ بغداد / المدى الاقتصادي

وضعت وزارة الصناعة والمعادن الخطة الإستراتيجية الخاصة بتحسين واقع الخدمات مع الوزارات الخدمية الأخرى.

وقال وكيل الوزارة لشؤون الأنشطة المركزية مكي عجيب حمود: إن الوزارة اقترحت تشكيل لجنة عليا بين وزارة الصناعة والمعادن وكل من الوزارات الخدمية الأخرى تضم وكلاء ومستشارين للاجتماع دوريا لوضع خطة الدعم المطلوبة ومراجعة تقدم العمل فيها.

وأضاف حمود: يتم تجهيز وزارة الكهرباء بمنتجات وخدمات وزارة الصناعة والمعادن وحشد طاقات شركات وزارتنا للقيام بأعمال تأهيل محطات التوليد والنقل والتوزيع والمساعدة في حل الإشكالات التي تواجه المنظومة الكهربائية في المجالات الميكانيكية والكهربائية ومنظومات السيطرة والآلات الدقيقة والأجهزة الحقلية وصناعة الأجزاء المؤدية لتحسين أداء المنظومة.

وتابع حمود: للوزارة إمكاناتها في إكمال ونصب وتشغيل عدد من محطات (ge) الغازية داخل الشركات وربطها بالشبكة الوطنية اضافة الى تحديث منظومات السيطرة لمحطات التوليد الحرارية والغازية والدخول مع قطاع الكهرباء في مجال تصميم وتنفيذ مراكز السيطرة وخصوصا مراكز السيطرة ومراكز توزيع كهرباء المحافظات ومن ضمنها بغداد ومنظومات الاتصال وتنفيذ برامجيات التشغيل ومراقبة اداء المنظومة وتحسين نوعية واتاحة الطاقة الكهربائية للمستهلك مع استخدام الطاقات الجديدة والمتجددة وخصوصا الطاقات الشمسية للمزارع والبيوت في المدن والقرى والارياف النائية كمساعد للشبكة الوطنية .

وأشار إلى أن قطاع الماء والمجاري من ضمن القطاعات الخدمية التي تشمل وزارة البلديات وأمانة بغداد ومجالس المحافظات التي تدعمها وزارة الصناعة والمعادن بخدماتها من حيث تجهيز القطاع بمنصات صيانة متحركة وتأهيل محطات معالجة مياه الشرب والمياه الثقيلة وأعمال التشييد والنصب والتشغيل الابتدائي للمحطات ومحطات معالجة المياه والتحلية الجديدة إضافة إلى حل الإشكالات الفنية وتحديث المنظومات في المجالات الميكانيكية والكهربائية ومنظومات السيطرة والحماية والآلات الدقيقة والأجهزة الحقلية وصناعة الأجزاء المؤدية لتحسين الأداء مع تحديث منظومات السيطرة والاتصالات للمنظومة والمحطات وتصميم وتنفيذ مراكز السيطرة لغرض مراقبة أداء المنظومات وتحسين نوعية وإتاحة الخدمة للمواطن.

و أكد حمود أن لدى الصناعة إمكانية في تجهيز منتجات وتقديم خدماتها بغية زيادة وتغطية الحاجة للأدوية من خلال قيام شركات أدوية سامراء ونينوى واكاي بتجهيز وزارة الصحة بالأدوية وفق عقود جديدة يتم الاتفاق عليها لغرض جلب مستلزمات الإنتاج وتصنيعها خلال فترة ستة أشهر من تاريخ استلام الدفعة المقدمة عن كل عقد يتم توقيعه إضافة إلى تأهيل المنظومات الخدمية والأجهزة ومن ضمنها منظومات الأوكسجين السائل وحل الإشكالات الفنية وتحديث المنظومات في المجالات الميكانيكية والكهربائية ومنظومات السيطرة والحماية والالات الدقيقة وصناعة الاجزاء المؤدية لتحسين الاداء مع القيام باعمال التشييد والتنصيب والتشغيل الابتدائي للمنظومات الجديدة وادخال تكنولوجيا المعلومات واتمتة طبلة المريض ومراكز استحصال وارشفة البيانات الطبية في المستشفيات .

واوضح ان وزارتي الزراعة والإسكان والإعمار من بين الوزارات الخدمية التي من الممكن دعمها من قبل وزارة الصناعة والمعادن وتقديم إمكاناتها وطاقاتها وبما يخدم المواطن العراقي .

الموارد المائية : ٦٠ مليار متر مكعب من المياه يدخل إلى العراق سنوياً

□ بغداد/ المدى الاقتصادي

أعلنت وزارة الموارد المائية دخول ٦٠ مليار متر مكعب من المياه إلى الأراضي العراقية سنويا من دول الجوار عبر الأنهر.

وقال مدير عام المشاريع في الوزارة علي هاشم لوكالة كردستان للإنباء (آكانيوز) إن مجموع ما يدخل للعراق من موارد مائية من الدول المجاورة يبلغ نحو ٦٠ مليار متر مكعب سنويا لافتا إلى أن هذه الكمية لا تكفي لسد احتياجات العراق الزراعية والخدمية .

وكانت وزارة الزراعة قالت مؤخراً إن حصة العراق من المياه انخفضت من ١٤٠ مليار سنويا في سبعينيات القرن الماضي إلى ٣٥ مليار متر مكعب العام الحالي بسبب الافتقار إلى العلاقات المتوازنة مع الدول المتشاطئة.

وأضافت الوزارة أن "العراق بحاجة إلى ٧٠ مليار متر مكعب سنوياً ليستطيع النهوض بواقع البلاد المائي وتوفير اغلب احتياجات المشاريع من المياه من خلال استخدام تقنيات حديثة ومتطورة".

ولفت هاشم إلى أن وزارة الموارد المائية وبالتنسيق مع وزارة الزراعة ومجالس المحافظات تعمل على وضع سياسية مائية مثلى لاستخدام المياه بالصورة الأفضل وحسب أولوية المشاريع الزراعية .

وكانت بعثة الأمم المتحدة في العراق، قد كشفت نهاية آذار الماضي، عن تقرير عالمي صدر مؤخرا يحذر العراق من احتمال نضوب نهري دجلة و الفرات بحلول عام ٢٠٤٠، بسبب تفاقم تأثير تغيير المناخ وانخفاض معدلات المياه من المصدر وزيادة الاستخدام المنزلي والصناعي.

وذكر تقرير للرابطة الأوربية للمياه أن ٥٠٪ من المياه المنتجة تفقد بسبب التسرب والهدر وعدم كفاءة أنظمة التوزيع بالإضافة إلى الهدر المنزلي، لان في معظم مناطق العراق لا يتم قياس استهلاك المياه المنزلي.

وأكدت وزارة الموارد المائية أن تقرير الأمم المتحدة بشأن جفاف المياه بحلول عام ٢٠٤٠ مهم للغاية لكن الأرقام التي وردت فيه مبالغة ولا تستند لمعلومات دقيقة. ويرى مختصون بشؤون المياه ان سياسية النظام السابق المتمثلة بعدم دخول العراق مع دول جواره في اتفاقيات مائية دفعت هذه الدول إلى استخدام أساليب ضغط على الحكومة العراقية من اجل تحقيق مصالح هذه الدول في العراق.

رئيس هيئة استثمار بغداد يبحث مع شركة تركية إنشاء مجمعات سكنية في العاصمة

□ بغداد - البصرة / وكالات

بحث رئيس هيئة استثمار بغداد شاكر الزاملي مع وفد من شركة اكسل التركية موضوع إنشاء مجمعات سكنية في العاصمة بغداد.

وقال بيان لهيئة استثمار بغداد إن الزاملي التقى وفد الشركة المتخصصة بإقامة مشاريع البناء، التي طرحت تصاميم ومخططات لمجمعات سكنية في بغداد.

وأضاف أن الزاملي أبدى ترحيبه بالفكرة مقدما لهم شرحا مفصلا لقانون الاستثمار والمزايا التي تقدم للمستثمر، مشيرا إلى أهمية الاستثمار في الوقت الحالي خصوصا في قطاع السكن لكون المحافظة تحتاج إلى الوحدات السكنية.

وأوضح أن بناء مجمعات سكنية في بغداد أمر تصب الهيئة جل اهتمامها به وتضعه في أولويات عملها ، لاسيما بعد التشريعات التي صدرت مؤخرا والتي ستسهل عمل المستثمرين بما يخص مسألة تخصيص الأراضي مجانا لهم (أراضي المشاريع السكنية) وهو ما يؤدي بالتالي إلى تخفيض سعر الوحدات السكنية.

إلى ذلك التقى رئيس هيئة استثمار البصرة بالقنصل البريطاني في المحافظة وبحث اللقاء الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام الاقتصادي والاستثماري وسبل تذليل العقبات أمام دخول الشركات البريطانية في البصرة وتقديم التسهيلات اللازمة لمنح سمات الدخول إلى المستثمرين وعقد لقاء موسع مع الشركات البريطانية للتعرف ببيئة المحافظة الاستثمارية والفرص المتاحة في مختلف القطاعات.

وذكر مصدر في الهيئة لوكالة الصحافة المستقلة (إيبا) أن القنصل البريطاني ريتشاردوود Richard wood أشاد بالاستقرار الأمني الذي تشهده المحافظة مما ساعد على تنشيط الحركة الاستثمارية وفتح الكثير من مكاتب فروع لشركات أجنبية تعمل بدون حماية خاصة في البصرة.

من جانبه استعرض رئيس هيئة استثمار البصرة المهندس حيدر علي فاضل الفرص الاستثمارية المتاحة و أهم المشاريع التي حصلت على إجازة استثمار ومنها مشروع البصرة اللوجستية ومشروع محطة كهرباء الشعيبة الجديدة لتوليد الطاقة الكهربائية.

وأكد أن المرحلة الحالية ملائمة لدخول الشركات البريطانية للاستثمار في البصرة و إقامة مشاريع تسهم في تطوير اقتصاد المحافظة وخلق فرص العمل لتقليص نسبة البطالة.

ودعى رئيس الهيئة القنصل البريطاني الإسراع في تسجيل الشركات في وزارة التجارة العراقية بغية سهولة الحصول على المناقصات الحكومية.

الإعمار تعتزم بناء ٣٥ ألف وحدة سكنية خلال العام الحالي

□ بغداد / المدى الاقتصادي

تعتزم وزارة الإعمار والإسكان بناء ٣٥ ألف وحدة سكنية خلال عام ٢٠١١ تتوزع في المحافظات وفق خطة الإسكان الوطنية.

وقال وكيل الوزارة إستبرق الشوك لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن وزارة الإعمار والإسكان أنهت الضوابط القانونية والإدارية لبناء ٣٥ ألف وحدة سكنية خلال العام الجاري بعد أن اتفقت على الأراضي المخصصة في المحافظات .

وأكدت وزارة الإعمار والإسكان في التاسع من نيسان الجاري أن مشروع المليون وحدة سكنية بحاجة إلى مزيد من الدراسة والتحليل استشاريا، مؤكدة في الوقت ذاته أنها لا تمتلك أية علاقة فيما يخص بتفاصيل عمل تنفيذ المشروع.

وأشار الشوك إلى أن وزارة الإعمار والإسكان نعمل ضمن الخطة الوطنية للإسكان لبناء مجمعات سكنية واطئة الكلفة لذوي الدخول المحدودة بعد تم شكلت لجنة لتدارس مع وزارة البلديات الأراضي المخصصة لذلك".

وبين أن مشكلة بناء المجمعات السكنية عبر طرائق الاستثمار تصطدم بضرورة إجراء تعديلات جريئة على قانون الاستثمار تشجع على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية والإقليمية في المستقبل".

واوضح الشوك أن مشاريع بناء المجمعات السكنية الاستثمارية ليست بمستوى الطموح وهي بحاجة إلى الكثير من المراجعة والتدقيق من قبل الجهات الحكومية والتأكيد على اختيار شركات لها خبرة في بناء المجمعات السكنية على المستوى العالمي والإقليمي".

وأعلنت وزارة الإعمار والإسكان أنها ستبني ٢٠٠٠ وحدة سكنية واطئة الكلفة تتوزع في المحافظات وستوزع على الفقراء وذوي الدخول المالية المحدودة.

وقررت الحكومة رفع نسب الإيرادات من المشاريع الاستثمارية وتقليص النسبة من ٢٠٪ إلى ٥٪ كأقصى حد للمشاريع الضرورية.وتشير تقارير ودراسات أعدتها منظمات غير حكومية، وشركات عالمية، إلى حاجة العراق لـ٢٠ عاما كي يتجاوز أزمة السكن التي يعاني منها، في وقت أكدت وزارة الإسكان أن العراق يحتاج إلى مليوني ونصف المليون وحدة سكنية لتجاوز الأزمة.

وتؤكد وزارة الأعمار والإسكان أن أزمة السكن ستحل بشكل نهائي بحدود عام ٢٠٢٠، وفق السياسة الوطنية للإسكان التي انطلقت مطلع تشرين الأول/ أكتوبر الجاري.

وينتقد اقتصاديون عراقيون أداء الحكومة في معالجة أزمة السكن، بسبب عدم امتلاكها إستراتيجية واضحة لحل الأزمة بشكل نهائي، رغم ان الحكومة استطاعت ان تجذب أكثر من ٣٠٠ شركة أجنبية متخصصة لبناء الوحدات السكنية في مسعى للتخفيف من الأزمة.

وتنفذ وزارة الأعمار والإسكان أكثر من ٢٧ مجمعاً سكنيا في مناطق مختلفة من العراق، بواقع ٥٠٤ وحدة سكنية لكل مجمع.

ويعاني العراق من بنية تحتية متهالكة نتيجة للحروب المتواصلة والعقوبات الاقتصادية ، فيما أثرت القوانين السابقة بعد عام ٢٠٠٣ والتداخل في الصلاحيات بين الوزارات والهيئات المستقلة والوضع الأمني على تنفيذ بعض المشاريع الإسكان.

جمهورية العراق / محافظة كربلاء المقدسة / قسم العقود العامة

العدد/ ١١٨٣ - التاريخ ١٩/٤/٢٠١١ - اعادة إعلان مناقصة انشائية رقم(٦١) تنمية/٢٠١٠

تعلن محافظة كربلاء المقدسة عن اعادة اعلان وللمرة الاولى لتسلسل (٢) الوارد ضمن الاعلان المرقم (١٢٧) تنمية/٢٠١٠
(انشاء طريق الضباح في ناحية الخيرات)
وفق المواصفات والكميات المبينة في جدول الكميات الخاصة بها والذي يمكن الحصول عليه من قسم العقود العامة في المحافظة مقابل مبلغ قدره (٥٠٠٠٠ دينار) خمسون الف دينار غير قابل للرد فعلى الراغبين من مقاولين وشركات ممن لهم هوية حديثة نافذة بدرجة تصنيف (انشائية/ عاشرة) تقديم عطاءاتهم المستوفية للتعليمات والشروط العامة الى سكرتير لجنة فتح العطاءات في المحافظة مرفق معها التأمينات الاولية المذكورة ضمن شروط المناقصة ادناه مع المستمسكات المطلوبة المبينة في استمارة تقديم العطاءات وان آخر موعد لتقديم وتسليم العطاءات هو الساعة الثانية عشرة ظهرا من يوم (الاثنين) المصادف ٢/٥/٢٠١١.

شروط المناقصة/
١- التأمينات الاولية بنسبة لا تقل عن (١٪) واحد من المائة من مبلغ العطاء على شكل صك مصدق او خطاب ضمان نافذ المفعول لغاية ٣١/٧/٢٠١١ معنون الى مجلس محافظة كربلاء/ الحسابات (وبالعملة المحلية) وباسم مقدم العطاء (بالنسبة للمقاولين) او المدير المفوض او احد المؤسسين (بالنسبة للشركات حصراً) وصادر من مصرف عراقي معتمد.
٢- يتم تقديم العطاءات من قبل المقاول نفسه او وكيله المخول رسمياً والمصدق وكالته النافذة لدى كاتب العدل ومن قبل المخول رسميا بكتاب صادر وموقع من المدير المفوض وبعكسه لن يتم استلام العطاءات مهما كانت الاعذار.
٣- مدة نفاذية العطاء المقدم (٦٠) يوما من تاريخ غلق المناقصة.
٤- يتحمل من ترسو عليه المناقصة اجور الاعلان.
٥- يعتبر تاريخ تثبيت نتائج تحليل العطاءات في لوحة الاعلانات في بناية المحافظة وبناية قسم العقود العامة في كربلاء هو تاريخ تبلغ مقدمي العطاءات نتائج التحليل النهائية وكذلك بناية مجلس المحافظة.
ملاحظات/
١- مدة المشروع لا تزيد عن (٩٠) يوم وهي مدة تنافسية.
٢- تحديد رقم صندوق البريد لمقدم العطاء في دائرة اتصالات وبريد كربلاء المقدسة.
٣- موعد انعقاد المؤتمر يوم (الاثنين) المصادف ٢٥/٤/٢٠١١ الساعة (١١,٠٠ صباحا) في قسم العقود العامة لمناقشة آراء وملاحظات المقاولين بخصوص جميع المشاريع اعلاه.
٤- موقع المحافظة على الانترنيت:- www.Holy Karbala province

المهندس/ آمال الدين مجيد الهر
محافظ كربلاء المقدسة